laa-eg.com

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية
مجلس الدولة
رئيس الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

رقم التبليغ:	١٣٦٧
بتاريخ:	٢٠٢٠/٧/١٥

ملف رقم: ٤٤٢٢/٢/٣٢

السيد الأستاذ الدكتور/ رئيس جامعة المنصورة

تحية طيبة، وبعد،

فقد اطلعنا على كتابكم رقم (١٦٧٨) المؤرخ ٢٠١٥/٥/٢٠، بشأن النزاع القائم بين جامعة المنصورة والهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية، بخصوص أداء مقابل الانتفاع بقطعة الأرض التي يشغلها نادي النيل بجزيرة الورد بالمنصورة بمساحة ١٩٠٧٥م٢ ومقداره (٤.٧٦٨.٧٥٠) جنيهًا عن الأعوام: ٢٠١١ و٢٠١٢ و٢٠١٣.

وحاصل الوقائع– حسبما يبين من الأوراق– أنه بتاريخ ١٩٩٤/١/٣، تم الترخيص لجامعة المنصورة من قِبل وزارة الأشغال العامة والموارد المائية (الإدارة العامة للنيل– فرع دمياط بقناطر زفتي) بشغل مساحة ١٩٠٧٥ مترًا مربعًا لمدة عشر سنوات اعتبارا من ١٩٩٤/١/٣ بمقابل انتفاع سنوي مقداره خمسون قرشا للمتر المربع بغرض إقامة نادٍ ومشتل، وبتاريخ ٢٠٠٩/٦/٢٠ أخطرت إدارة أملاك الدقهلية التابعة للهيئة العامة للإصلاح الزراعي نادي النيل التابع لجامعة المنصورة بأنه تم ربط المساحة الخاصة بالنادي بمساحة ١٩٠٧٥ مترًا اعتبارا من عام ٢٠٠٩، وطلبت عدم سداد مقابل الانتفاع الخاص بهذه المساحة لأية جهة أخرى بحسبان أن إدارة أملاك الدقهلية هي المنوط بها تحصيل مستحقات الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية بموجب التفويض رقم (٢٩٩٤) لسنة ١٩٩٣، فقام نادي النيل بسداد مقابل الانتفاع عن هذه المساحة لإدارة أملاك الدقهلية عن الأعوام ٢٠٠٩ و٢٠١٠ و٢٠١١، إلا أنه ورد للنادي كتاب الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية رقم (١٩٢٠) بتاريخ ٢٠١٣/٣/١٢ متضمنًا أنه طبقا لتقديرات اللجنة العليا لتثمين أرضي

laa-eg.com

الدولة فإن مقابل الانتفاع المستحق عن المساحة المستغلة نادي النيل، ومساحتها ١٧٣٤٣,٧٨ مترًا مربعًا عن العام ٢٠١٣ مبلغ (٢٠٨١٢٥٤) جنيهًا، كما ورد للنادي كتاب الهيئة المذكورة رقم (٢٨٥٢) المؤرخ ٢٠١٣/٦/٢٠ بسداد مبلغ ٣٠٥٢٠٠٠ جنيه كمقابل انتفاع عن مساحة (١٩٠٧٥) مترًا المستغلة نادي النيل عن العامين: ٢٠١٢ و٢٠١٣ طبقًا لتقديرات اللجنة العليا لتثمين أراضي الدولة، وقرار مجلس إدارة الهيئة المعتمد من مجلس الوزراء بجلسته رقم (٢٦) بتاريخ ٢٠١٣/٣/٢٠، كما قامت الهيئة بإخطار النادي بسداد مبلغ (٤٧٦٨٧٥٠) جنيهًا تحت حساب مقابل الانتفاع عن الأعوام: ٢٠١١ و٢٠١٢ و٢٠١٣.

وإزاء إصرار الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية على مطالبة النادي بالمبلغ المشار إليه، قامت الجامعة بمخاطبة السيد/ رئيس مجلس الوزراء للموافقة على إعفاء نادي النيل بجامعة المنصورة بالمنصورة من مقابل الانتفاع عن المساحة التي يشغلها بجزيرة الورد بالمنصورة، إلا أنه تم رفض الطلب استنادًا إلى أن أراضي طرح النهر تخضع لأحكام قرار مجلس إدارة الهيئة الصادر بتاريخ ٢٠١٣/٢/٢٤ المعتمد من مجلس الوزراء بجلسته رقم (١٣) بتاريخ ٢٠١٣/٣/٢٠ ورقم (٩) بتاريخ ٢٠١٤/٤/٢٩ بتحديد مقابل الانتفاع لأراضي طرح النهر المخصصة للنوادي الاجتماعية بمبلغ (١٢٠) جنيهًا للمتر المربع سنويًا، إلا أن جامعة المنصورة ارتأت عدم جواز تطبيق هذه القرارات بأثر رجعي على الأعوام محل المطالبة، فضلا عن عدم بيان الأساس الذي تم بناء عليه تحديد مقابل الانتفاع بهذه المساحة، ومن ثم فقد طلبتم عرض النزاع على الجمعية العمومية.

ونُفيد: أن النزاع عُرض على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة في ١٠ من يونيو عام ٢٠٢٠، الموافق ١٨ من شوال عام ١٤٤١هـ؛ فتبين لها أن المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢ تنص على أن: "تختص الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بإبداء الرأي مسببًا في المسائل والموضوعات الآتية: (أ)... (د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض. ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزمًا للجانبين...".

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم- وعلى ما جرى به إفتاؤها- أن المشرع اختص الجمعية العمومية بإبداء الرأي مسببًا فى الأنزعة التي تنشب بين الجهات الإدارية، وذلك بديلًا عن استعمال الدعوى وسيلة لحماية الحقوق وفض المنازعات، وأضفى المشرع على رأيها صفة الإلزام للجانبين حسمًا لأوجه النزاع

laa-eg.com

وقطعًا لـه، ولما كانت ممارسة الجمعية العمومية لولايتها تتطلب أن يكون النزاع مستوفيًا شرائطه الشكلية والموضوعية مدعومًا بمستنداته التي يمكن من خلال تمحيصها الفصل فيه وصولًا إلى وجه الحقيقة، ومن ثم فللجمعية العمومية في سبيل تهيئتها للنزاع ليكون صالحًا للفصل فيه أن تنتدب خبيرًا، أو أكثر، للاستنارة بالرأي في المسائل الفنية التي تستدعي خبرة خاصة بشأنها، ويظل تقدير عمل أهل الخبرة والموازنة بين آرائهم فيما يختلفون فيه خاضعًا كغيره من الأدلة لتقدير الجمعية العمومية، باعتباره عنصرًا من عناصر الإثبات في النزاع.

وترتيبًا على ما تقدم، ولما كان الثابت من الأوراق أن النزاع الماثل يدور حول تحديد قيمة مقابل الانتفاع بالمساحة التي يشغلها نادي النيل بجزيرة الورد بالمنصورة عن الأعوام محل النزاع، ولم يثبت من الأوراق المبالغ محل المطالبة على وجه الدقة، وما تم سداده من هذه المبالغ، فضلا عن اختلاف المبالغ محل المطالبة عن العام الواحد، والأسس التي تم التقدير استنادًا إليها، الأمر الذي يغدو معه النزاع الماثل غير صالح للفصل فيه لوجود بعض الأمور الفنية المتخصصة التي يتوقف الفصل فيها على الاستعانة بأهل الخبرة، لذا ارتأت الجمعية العمومية تكليف طرفي النزاع بتشكيل لجنة فنية محاسبية، وحددت مهمتها على نحو ما سيرد تفصيلا بالمنطوق.

لـذلـــك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى تكليف طرفي النزاع بتشكيل لجنة فنية محاسبية برئاسة مدير المديرية المالية بمحافظة الدقهلية، وعضوية ممثل عن كل من طرفي النزاع ومدير عام اللجنة العليا لتثمين أراضي الدولة ومدير عام الإدارة العامة لأملاك الدولة الخاصة بالهيئة العامة للإصلاح الزراعي ومدير عام الإدارة العامة لتطوير وحماية النيل (شمال فرع دمياط بالمنصورة)، تكون مهمتها الانتقال إلى المساحة التي يشغلها نادي النيل بجامعة المنصورة بجزيرة الورد بالمنصورة وتحديد موقعها ومساحتها والإشغالات التي عليها، وبيان المبالغ المستحقة على النادي على وجه الدقة عن الأعوام محل المطالبة (٢٠١١ و٢٠١٢ و٢٠١٣)، والقواعد التي تم بموجبها تحديد مقابل الانتفاع بهذه المساحة، وتقديرات اللجنة العليا لتثمين أراضي الدولة لهذه المساحة عن عامي ٢٠١٢/٢٠١١ و٢٠١٣/٢٠١٢، وأسباب مطالبة النادي بمقابل حق الانتفاع عن عام ٢٠١١ رغم قيامه بسداد هذا المقابل لإدارة أملاك الدقهلية، وبيان ما إذا كان قد تم تطبيق

laa-eg.com

قرارات مجلس إدارة الهيئة المعتمدة من مجلس الوزراء بشأن مقابل حق الانتفاع للمساحات المخصصة للنوادي الاجتماعية عن الأعوام محل المطالبة من عدمه، وبيان القواعد التي تم بموجبها تحديد مقابل الانتفاع بهذه المساحة، على أن تقدم اللجنة تقريرها إلى الجامعة عارضة النزاع مرفقا به محاضر أعمالها وجميع المستندات التي بنيت عليها نتيجة هذا التقرير لتتولى الجامعة رفعه للعرض على الجمعية العمومية قبل انعقاد جلسة ١٤/١٠/٢٠٢٠.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريرا في: ١٩ / ٧ / ٢٠٢٠

رئيس
الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع

المستشار/
يسري هاشم سليمان الشيخ
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة